

دور التمويل الإسلامي في نمو مؤسسات القطاع الخاص

في ماليزيا (1999-2016)

د. سليمان زواري فرحات
المركز الجامعي بميلة، الجزائر
Slimanezouari@gmail.com

د.عليه عبد الباسط عبد الصمد
المركز الجامعي بميلة، الجزائر
Bassetalia2@yahoo.com

The role of Islamic finance in the growth of private sector institutions in Malaysia 1999-2016

*Dr. Alia Abdelbasset Abdessamad & Dr. Slimane Zouari Ferhat
Mila University center, Algeria.*

Received: April 2018

Accepted: May 2018

Published: June 2018

ملخص:

تعتبر ماليزيا من بين الدول الرائدة في العالم التي تمكنت من إيجاد الآلية التي مكنتها من تحقيق أهدافها الاقتصادية بوسائلها الخاصة، ففي ظل تنامي الأزمات المالية في المنطقة استطاعت أن تتجاوز تلك الأزمات من خلال قدرتها الكبيرة على التحكم في كمية النقود وسهولة توجيهها من قطاع لآخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد شهدت ماليزيا تطورا سريعا لنشاطها الاقتصادي والذي كان نتيجة للجهد والفكر الذي تبناه المفكر ورئيس الوزراء السابق لماليزيا "مهاتير محمد" من خلال الاعتماد على الفكر الإسلامي كنظام اقتصادي، مما سهل مأمورية التسيير الجيد لمؤسسات القطاع الخاص، إضافة إلى إعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص لتسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : تمويل إسلامي؛ قطاع خاص؛ نمو؛ ماليزيا.

رموز JEL: H21, H29.

Abstract :

Malaysia is among the leading countries in the world that have been able to find a mechanism which enabled it to achieve its economic aims through its own means, in light of the growing financial crises in the region have been able to exceed those crises through substantial capacity to control the amount of money and easily routed from sector to sector, on the other hand, on the other hand, Malaysia have witnessed rapid development of economic activity, which was the result of the effort and thought that was adopted by the thinker and former prime minister of Malaysia Mahathir Mohammed, "through reliance on Islamic thought as an economic system, which has facilitated the Errand to good governance for private sector enterprises, in addition to give greater importance to the private sector to accelerate and stimulate economic development.

Keywords : Islamic finance, private sector, Development, Malaysia.

(JEL) Classification : H21, H29

I. مقدمة:

تلعب منطقة آسيا عموما دور المحرك الرئيسي لنمو الخدمات المصرفية الإسلامية نظرا لما تتمتع به دول المنطقة من إمكانيات هائلة تمكنها من تحقيق التوازن الاقتصادي وتنمية القطاع الحقيقي بشقيه (العام والخاص)، وتعتبر ماليزيا من بين أهم دول المنطقة لما تتمتع به من تلك الإمكانيات التي مكنتها من بلوغ الريادة في هذا المجال بل أصبحت تحتل الريادة عالميا في مجال صناعة التمويل الإسلامي، خصوصا في مجالات مثل الصكوك والصناديق الاستثمارية الموافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والخدمات المصرفية الإسلامية، ويجدر الإشارة هنا إلى أن قوة البنية التنظيمية والمبادرات الحكومية المتعددة التي تهدف إلى البحث عن أحدث الإمكانيات لتنمية التمويل الإسلامي جعل هذا القطاع قويا ومستمرا في تحقيق الاستدامة في النمو، ومن جهة أخرى يعتبر القطاع الخاص أحد أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها إقتصادات دول العالم في تطوير وتنمية إقتصاداتها.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة الإشكالي على النحو التالي:

هل يمكن القول أن ماليزيا قد نجحت في تفعيل دور القطاع الخاص من خلال الاعتماد على التمويل الإسلامي؟

- فرضية البحث:

- يعتبر التمويل الإسلامي أحد أهم العوامل الأساسية التي ساعدت في الحفاظ على الوضعية النقدية والنهوض بالقطاع الخاص في ماليزيا؛

- أهداف البحث:

يرجع اختيارنا لهذا البحث إلى أن الموضوع يلقي في الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي يوازي ما له من أهمية قصوى على المستوى الوطني في ظل التحولات الراهنة، مع زيادة اهتمامه بالشؤون المالية الإسلامية من خلال الاهتمام بتطوير الصناعة المالية الإسلامية، إضافة إلى أن أحد الأهداف المشتركة للسياستين النقدية والمالية هو نمو القطاع الخاص إضافة إلى:

- الوقوف على واقع القطاع الخاص في ماليزيا، خاصة مع تزايد الاهتمام بهذا المتغير كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وفي ظل جهود الدولة في رواق يسمح بتطوير القطاع الخاص؛

- فهم طبيعة العلاقة بين نمو القطاع الخاص والتمويل الإسلامي؛

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، سنقوم باستخدام المنهج الوصفي لاستعراض بعض المفاهيم الأساسية للإطار النظري للدراسة المتعلقة بالتمويل الإسلامي، إضافة إلى المنهج التحليلي من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين التمويل الإسلامي ونمو القطاع الخاص.

وللإجابة على الفرضية السابقة قمنا بتقسيم دراستنا إلى محورين:

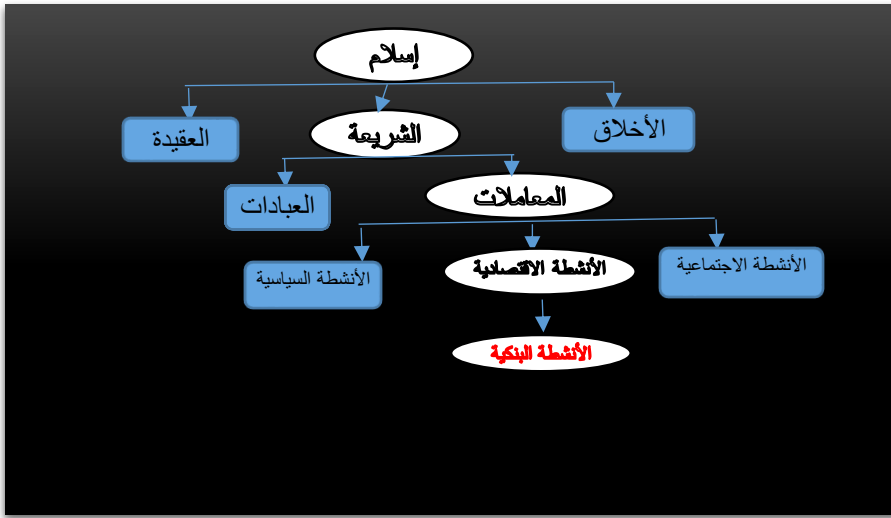
المحور الأول: المرجعية الأساسية للتمويل الإسلامي؛

1. مبادئ وأسس التمويل الإسلامي؛
 2. مراحل تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا؛
- المحور الثاني: دور التمويل الإسلامي في نمو القطاع الخاص؛
1. علاقة التمويل الإسلامي بالاقتصاد؛
 2. علاقة التمويل الإسلامي بالاستثمار الخاص في ماليزيا؛

II. المرجعية الأساسية للتمويل الإسلامي؛

على الرغم من جهود السياسة النقدية التقليدية في إيجاد آليات فعالة للنهوض بالقطاع الخاص من خلال مجموعة من الأدوات التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، إلا أن هذه الجهود قد أثبتت فشلها على الصعيد العالمي سوى الغربي أو الإسلامي، وفي المقابل فقد قابل هذا الفشل نهضة فكرية إسلامية تقودها نخبة من المفكرين الاقتصاديين، مؤكدين على ضرورة تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال القطاع الخاص وفق المنهج الإسلامي، وهنا أصبح من الضروري رسم سياسة نقدية تتلاءم مع هذا المنهج ومن منطلق الشريعة الإسلامية وكما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح المرجعية الأساسية للتمويل الإسلامي



Source: DATO' SRI ZUKRI SAMAT, "ISLAMIC BANKING: THE LESSONS AND CHALLENGES IN MALAYSIA & BEYOND" Working Paper, 2012, pp: 03.

حيث تهدف البنوك الإسلامية بوصفها مؤسسات مالية إلى تنمية القطاع الخاص وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وحتى يتمكن من تحقيق هذا الهدف وأداء ما أنيط به من مهام فلا بد من إرساء عدة قواعد ومناهج ثابتة تعد النواة الأساسية لتطوير وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الإسلامية والتي تستند على أن:

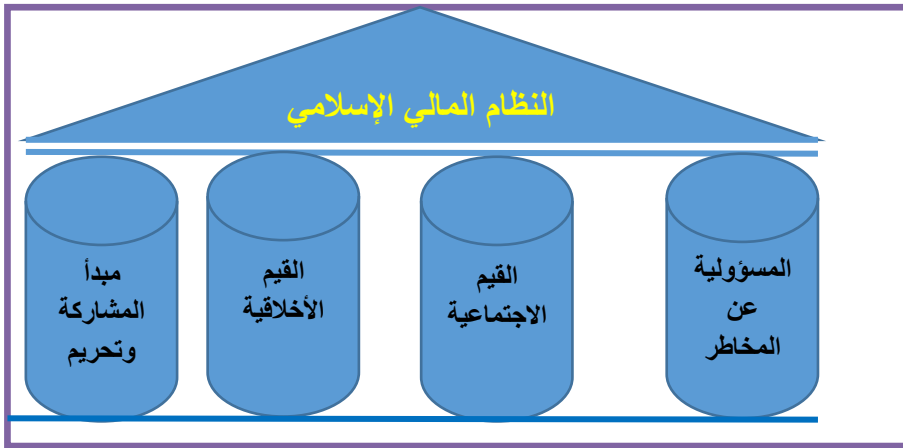
- إن المال مال الله، وان الإنسان ما هو إلا مستخلف عليه في الأرض فلا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يتصرف فيه كما يشاء، وإنما يسيره كما أمر به المولى في كتابه وبينه لرسوله؛¹

- لا يجوز اتخاذ المال كسلعة من خلال تأجيله للحصول على فائدة، وإنما جعل المال كوسيط للتبادل أي أنه يتم استغلال المال مباشرة في الأنشطة التي تعود علينا بأرباح؛²

1. مبادئ وأسس التمويل الإسلامي:

يعتمد النظام المالي الإسلامي على مجموعة من المبادئ والأسس في تمويل الأنشطة الاقتصادية نوجزها في مايلي:³

الشكل رقم (02): يوضح المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي



Source: DATO' SRI ZUKRI SAMAT, "ISLAMIC BANKING: THE LESSONS AND CHALLENGES IN MALAYSIA & BEYOND" Working Paper, 2012, pp: 05.

أ- مبدأ المشاركة وتحريم الفائدة:

تعد المشاركة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، فهي تلاءم طبيعة المصارف الإسلامية، وتعد هذه الصيغة من أهم البدائل للتمويل بالفائدة المطبق في البنوك التقليدية حيث يتم استخدامها في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم التمويل الذي يطلبه المتعاملين الاقتصاديين دون اشتراط فائدة ثابتة، وإنما يشارك الممول صاحب المشروع في الناتج سوى كان ربحاً أو خسارة وذلك على أساس قواعد وأسس حددتها الشريعة الإسلامية.

ب- القيم الأخلاقية:⁴

عند قيام أي شخص بتمويل استثمار معين، فوفقا لهذا المبدأ لا بد من مراعاة والتأكد من أن ما سيقوم بالاستثمار فيه لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، فلا بد من إجراء دراسة شاملة ومعقدة عن المشروع المراد تمويله، وذلك من خلال الاطلاع على سياسته والمنهج المتبع، وخطته المستقبلية، والمنتجات يقوم بإنتاجها، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، فهو بذلك يكون مسئولاً مسؤولة تامة في توجيه أمواله.

ت- القيم الاجتماعية:

من أهم أهداف البنوك هو تمويل المشاريع التي من المتوقع أن تعود بأرباح وفوائد على البنك والمودعين، إلا أن البنوك الإسلامية تتميز عن غيرها من البنوك بمراعاة الجانب الاجتماعي ليس فقط من خلال التبرعات والهبات المقدمة للفقراء والمعوزين، وإنما بتخصيص صيغة تمويلية ملائمة لهذه الفئات والمتمثلة في التمويل بدون عوائد أو أرباح أو ما يسمى بالقرض الحسن.

ث- مبدأ المسؤولية عن المخاطر:

هذا المبدأ يكرس مبدأ العدالة و الإنصاف، فوفقا لهذا المبدأ فإن أي شخص يقوم بتمويل مشروعاً ما، لا بد له من تحمل مخاطر هذا التمويل كما هو مستعد لتحقيق الأرباح، وهذا يعني أن الممول لا يحق له شرعاً أن يتحصل على الأرباح إذا كان غير مستعد لتحمل الخسائر ولو أن المشروع حقق أرباحاً، وهذه القاعدة تمثل أساساً فكرياً قوياً لكل المعاملات التي تقوم على المشاركات، حيث يكون لكل طرف فيها حقوقاً تقابل أو تعادل ما عليه من التزامات، على أن الالتزامات تكون على ثلاثة أنواع هي: التزام بمال أو التزام بعمل أو التزام بضمان، وهذه هي الأسباب الثلاثة التي تسبب لصاحبها الحق في الحصول على الربح أو الغنم على ما إتفق عليه العلماء، ومن ثم فإن لهذه القاعدة أهمية كبيرة في المعاملات المصرفية الإسلامية، حيث تؤثر في أمرين أحدهما: أن يحصل المصرف على ربح أو عائد أو عوض من حيث الأصل، وثانيهما: تحديد النسبة أو المقدار أو القيمة التي يحصل عليها.

2. مراحل تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا

أ- مرحلة بداية النمو: وهي المرحلة التي تقع ضمن المستوى المتدني من التمويل الموضح في المنحنى، ولقد كان لصندوق الحج الماليزي الدور البارز في ظهور الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، والذي تأسس سنة 1963م، وفي أول سنة أستطاع الحصول على 49.6 مليون دولار كودائع بل واستمرت هذه الودائع بالنمو بشكل سريع جداً على الرغم من الظروف الاجتماعية التي كان يعيشها الأفراد في تلك الفترة، الأمر الذي نتج عنه حراك أكاديمي كبير حول الدور الذي من الممكن أن يلعبه هذا التمويل في الاقتصاد الماليزي مستقبلاً، أدى إلى استجابة الحكومة لإقامة مصرف إسلامي. ولقد تم تشكيل لجنة تتكون من 20 خبيراً مصرفياً لإعداد الدراسات والقوانين اللازمة، ليتم تقديمها لرئيس الوزراء سنة 1982، بحيث تم المصادقة عليها من طرف البرلمان بعد ذلك، معلناً بذلك تأسيس أول مصرف إسلامي سنة 1983م وهو "المصرف الإسلامي الماليزي"،

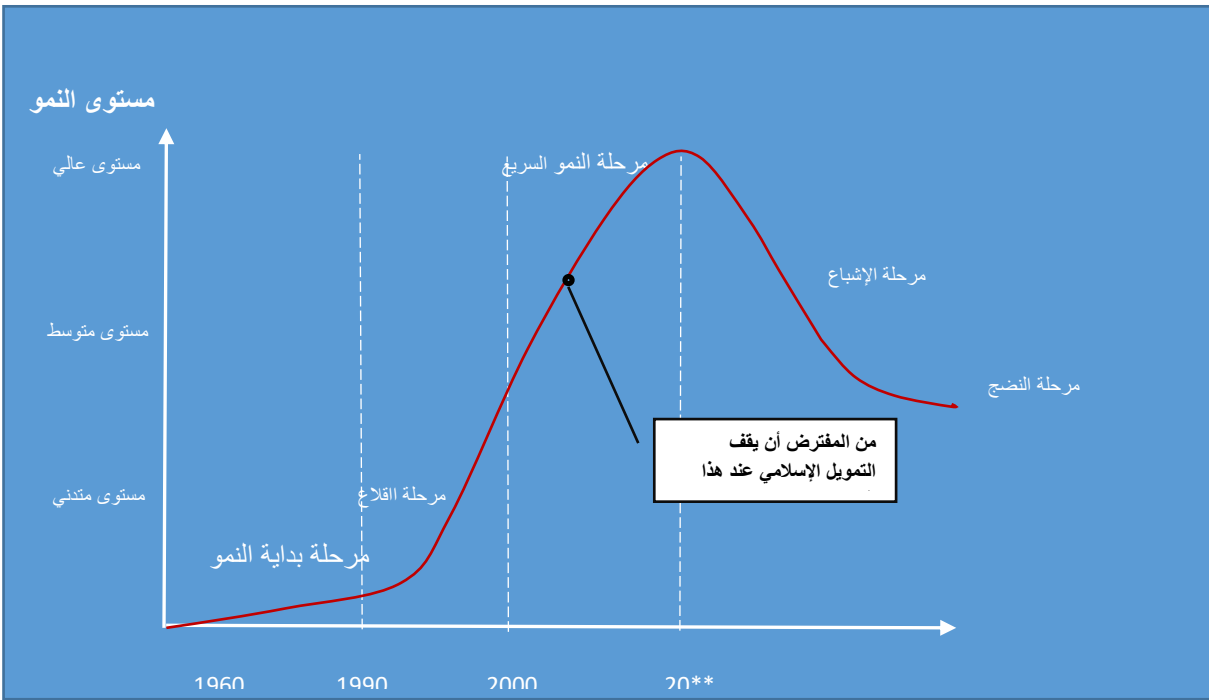
ب- مرحلة الإقلاع: هذه المرحلة هي امتداد لمرحلة بداية النمو لتصل إلى المستوى المتوسط للتمويل الإسلامي، ففي هذه المرحلة اعتمدت الحكومة الماليزية إستراتيجية النظام المالي المزدوج (إسلامي، تقليدي)، ليس الهدف من إنشاء نظام مصرفي إسلامي شامل

وإنما تسعى لخلق نظام مالي إسلامي موازي للنظام التقليدي، بحيث يسير النظامان باتجاه خلق نظام مالي ماليزي يتفق مع جميع الأنظمة المالية الأخرى.

في ظل هذه المرحلة وضعت الحكومة الماليزية جملة من المخططات التي ترمي إلى تفعيل دور النظام المالي الإسلامي، والتي نتج عنها في سنة 1999م إنشاء مصرف جديد يعرف باسم مصرف معاملات ماليزيا الإسلامي، وذلك بعد نجاح تجربة مصرف ماليزيا الإسلامي

ويمكن توضيح مراحل التمويل الإسلامي في ماليزيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): منحني النمو للتمويل الإسلامي في ماليزيا



Source: DATO' SRI ZUKRI SAMAT, "ISLAMIC BANKING: THE LESSONS AND CHALLENGES IN MALAYSIA & BEYOND", Op cit, p: 19.

ت- مرحلة النمو السريع: هذه المرحلة تمتد من مستوى التمويل المتوسط إلى مستوى يفوق المستوى الأعلى من التمويل الإسلامي وهي المرحلة التي يصل فيها الاقتصاد إلى استغلال كل المصادر المالية الإسلامية، والأکید أن ماليزيا لم تصل بعد إلى المستوى الأعلى من التمويل الإسلامي، فلقد وصلت نسبة التمويل الإسلامي في سنة 2011م حوالي 24%، فبعد مرحلة الإقلاع قامت الحكومة الماليزية بوضع عدة برامج جديدة تهدف من خلالها إلى تعزيز مكانتها في السوق العالمي للتمويل الإسلامي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى ضوء هذه الإجراءات فقد قدمت العديد من المصارف الإسلامية العالمية رغبتها للعمل في ماليزيا وهو ما تم فعلا بعد ذلك، إضافة إلى تحول العديد من المصارف التقليدية في ماليزيا للعمل وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي.

- ث- مرحلة الإشباع: نلاحظ من خلال المنحنى أن التمويل الإسلامي يأخذ في التراجع، وهذا يعني أن القطاعات الاقتصادية وصلت إلى مرحلة التشبع من مصادر التمويل الإسلامية لأي سبب كان، وهنا فمن الطبيعي أن نرى تراجعاً في منحى التمويل الإسلامي نظراً لتراجع الطلب عن المصادر المالية الإسلامية.
- ج- مرحلة النضج: وهي المرحلة التي يستقر فيها مستوى التمويل الإسلامي والتي يكون فيها الطلب على التمويل الإسلامي موازياً لحركة للنشاط الاقتصادي.

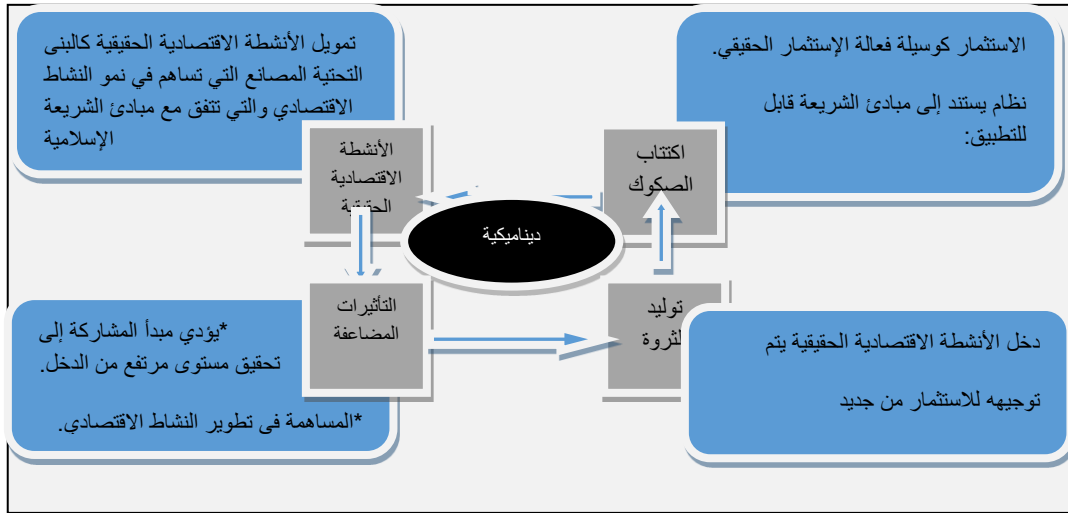
III. دور التمويل الإسلامي في نمو القطاع الخاص

إذا كان التمويل الإسلامي هو عملية إمداد المنتجات المالية الإسلامية والاستثمار هو استخدام الأموال، فإنه من الضروري فهم طبيعة تلك العلاقة من أجل تحديد حجم المدخلات والمخرجات التي تحقق لنا أفضل النتائج.

1. علاقة التمويل الإسلامي بالاقتصاد⁵

يعد التمويل الإسلامي واحداً من أهم المصادر المالية التي تمثل التمويل الناجع للأنشطة الاقتصادية، والتي تساعد على المواءمة بين المصادر والاستخدامات التي تساهم في تنشيط الاقتصاد الحقيقي (انظر للشكل)

الشكل رقم (04): علاقة التمويل الإسلامي بالقطاع الخاص في ماليزيا



Source: DATO' SRI ZUKRI SAMAT, "ISLAMIC BANKING: THE LESSONS AND CHALLENGES IN MALAYSIA & BEYOND" Working Paper, 2012, p: 08.

والتقليل من المخاطر إلى أقصى الحدود، كونها تراعي كل الظروف والتغيرات التي قد تطرأ على الاستثمارات الممولة، بل وتقترب مثل هذه الظروف حلولاً ترضي كلا الطرفين مما يجعل النشاط الاقتصادي في مأمن من تأثير التغيرات المفاجئة، إذ أن أصل التمويل في المصارف الإسلامية ذو طبيعة طويلة الأجل، إلا أن الواقع العملي يفرض عليها تمويل الاستثمارات القصيرة والمتوسطة الأجل وفق مبدأ توافق الآجال، وهنا يبرز أكبر إشكال يواجه الاقتصاد العالمي والمتمثل في مشكلة توفر السيولة عند الحاجة، ولهذا فإن المصارف الإسلامية تقترح وفقاً لمبدأ

الشرعية الإسلامية حلولا من خلال إعادة توجيه الحصص الاستثمارية إلى مستثمر جديد (عملية التصكيك) لتتحصل بذلك على السيولة اللازمة لمواجهة طلب المودعين.

إن من أهم المبادئ في التمويل الإسلامي والتي تم ذكرها سلفا، مبدأ القيم الأخلاقية، وبالتالي فإن من ضمن أهدافه أن يكون الغرض من التمويل تحقيق أكبر قدر من المنفعة للاقتصاد الوطني ككل بما يتفق والشريعة الإسلامية، من خلال تمويل المشروعات والبرامج المنتجة من القطاعين العام والخاص، و تمويل مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

إن الآلية التي تنتهجها المصارف الإسلامية تظهر مدى اهتمامها بالقطاعات التي لها أثر مباشر على الأفراد والتنمية بشكل عام، وتهيئة أرضية خصبة لتمويل مشروعات التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

إن الأسس التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي ليس الهدف منها تحقيق أكبر قدر ممكن من الثروة من خلال توظيف الأموال، بقدر ما يهتم بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع وإعادة توزيع الثروة، ليس هذا فقط بل ويدعوا هذا النظام إلى تحريم الاكتناز ليتم بذلك توليد ثروة جديدة يعاد استغلالها في الدورة الاقتصادية من جديد.

2. علاقة التمويل الإسلامي بالاستثمار الخاص في ماليزيا

في نفس السنة التي تم فيها تأسيس أول مصرف إسلامي في ماليزيا سنة 1983م، تم إدخال أداة جديدة من أدوات الصيرفة الإسلامية والمتمثلة في "شهادات الاستثمار معدومة الفائدة" (شهادات الاستثمار الحكومية معدومة الفائدة)، ولقد كان الهدف منها بداية الأمر تسهيل عمل المصرف الإسلامي في توفير السيولة اللازمة عند الطلب، وفي الوقت نفسه فهي وسيلة استثمار مضمونة تعتمد على مبدأ القرض الحسن، ويمكن للمصرف استثمار فوائضه المالية فيها، فهذا النوع من الإصدار يعتبر عملية تجريبية مكملة للعمل المصرفي وللمدة نفسها (1983-1993)، وبذلك تصبح ماليزيا أول بلد في العالم يصدر هذا النوع من السندات، ثم بعد ذلك تم إصدار "شهادات الاستثمار" (GIL) من قبل البنك المركزي (نياجرا)، ولقد كانت نتيجة إصدار هذا النوع من الصكوك زيادة التعامل في سوق بين البنوك إذ وصل إلى 20.8% ووصل حجم التعامل إلى 17 مليار رينجيت (RM)، ومع بداية الألفية الجديدة، وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 1998م، يتضح يجليا الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في الاقتصاد الوطني بصفة عامة من خلال القدرة التي تتمتع بتا البنوك الإسلامية على تلبية السيولة المصرفية عند الطلب، بحيث نلاحظ من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من الاستثمار الخاص و التمويل الإسلامي في ماليزيا:

الجدول رقم (01): يوضح نمو الاستثمار الخاص والتمويل الإسلامي في ماليزيا (1999-2012) الوحدة (مليار RM)

السنوات	التمويل الاسلامي	نسبة نمو التمويل الإسلامي	الاستثمار الخاص	نسبة نمو التمويل الاستثمار الخاص	نسبة التمويل الإسلامي إلى الاستثمار الخاص
1999	13843	-	32024	-27.27	43.23
2000	21049.7	52.06	42854	33.82	49.12
2001	28467.2	35.24	34528	-19.43	82.45
2002	37425.6	31.47	30066	-12.92	124.48
2003	49406.2	32.01	29856	-0.70	165.48
2004	59936.2	21.31	38394	28.60	156.11
2005	69941.4	16.69	66229	72.50	105.61
2006	78518.3	12.26	70918	7.08	110.72
2007	89857.3	14.44	83337	17.51	107.82
2008	107739.3	19.90	86114	3.33	125.11
2009	134973.5	25.28	81028	-5.91	166.58
2010	162081.6	20.08	98555	21.63	164.46
2011	200299.6	23.58	111626	13.26	179.44
2012	236609	18.13	140177	25.58	173.89
2013	13.6	159241.07	20.23	284480.494	2013
2014	11	176757.59	18.57	337331.349	2014
2015	6.4	188070.08	17.52	396443.624	2015
2016	4.4	196345.16	10.84	439447.502	2016
2017	-	-	10.17	484163.243	2017

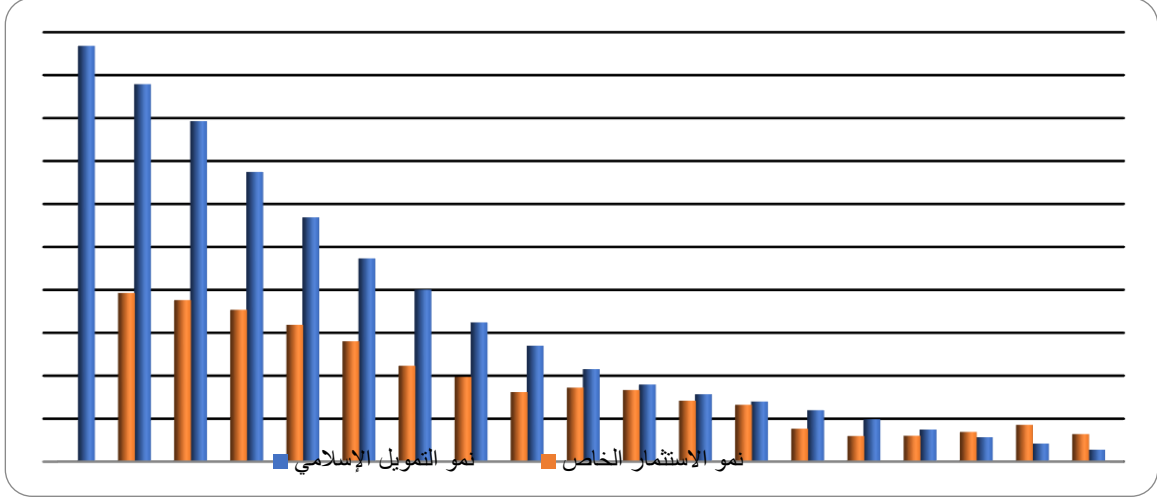
Source:- [Bank Negara Malaysia](#) STATEMENT OF ASSETS & LIABILITIES for years 1996-2017.

- [The World Bank](#), The private sector, domestic credit to private sector for years 1990 -2017.

فمن خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر لنسبة التمويل الإسلامي إلى الإستثمار الخاص في ماليزيا، فقد ارتفعت من 43.23% سنة 1999م (سنة ظهور ثاني مصرف إسلامي في ماليزيا) إلى 223.81% كأعلى نسبة خلال الفترة، هو ما يعني أن المركز المالي للتمويل

الإسلامي في وضعية جيدة وهو عامل إيجابي يمكن أن يعكس إيجاباً على نمو الاستثمار الخاص، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (05): يوضح تطور الاستثمار الخاص والتمويل الإسلامي في ماليزيا (1999-2012)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

فبعد الأزمة المالية لسنة 1998 ركزت الحكومة الماليزية جهودها في تشجيع الصناعة المصرفية الإسلامية، خاصة وأن هذا النوع من التمويل يضمن الحصول على السيولة اللازمة عند الطلب، بحيث ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر للتمويل الإسلامي فقد حقق سنة 2000م نسبة نمو تقدر بـ 52.06% وهي أعلى نسبة خلال الفترة والتي تزامنت مع تأسيس مصرف معاملات ماليزيا الإسلامي، أما باقي السنوات فعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فقد حقق التمويل الإسلامي نسبة نمو تفوق 24% كمتوسط، ومن خلال الشكل أيضا نلاحظ أن الإستثمار الخاص قد تراجع في عدة محطات من فترة الدراسة ويتم إرجاع سبب ذلك إلى تأثير عوامل خارجية نتيجة إنفتاح الاقتصاد الماليزي على العالم، حيث تعتبر ماليزيا من بين أكبر الدول المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يؤثر مباشرة على حجم القطاع الخاص.⁶

IV. الخاتمة:

يتضح مما سبق أن السياسة النقدية الماليزية إتجهت إلى تشجيع التمويل الإسلامي، خاصة وأن هذا النوع من التمويل يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون أن يخلف آثار تضخمية، من خلال تبنيه مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي يشجع على جمع المصادر المالية من خلال تحريم الاكتناز، كما يشجع على التمويل من خلال مبدأ المشاركة وبالتالي تفادي التأثير السلبي لأسعار الفائدة، لهذا لاحظنا من خلال الشكل رقم(05) النمو المستمر لحجم التمويل الإسلامي بحيث يعتبر هذا الاتجاه مؤشر إيجابي للاستثمار الخاص من خلال تهيئة المناخ المناسب بالتقليل من تأثير مخاطر التقلبات في سلوك المستثمرين. وفي مايلي بعض النصائح والمقترحات التي من شأنها أن تعيد التوازن على الصعيدين المالي والنقدي للجزائر وخصوصا مشكلة إحصاء الرأي العام عن التمويل نظرا لتعارض السياسات المالية والنقدية مبادئ والقيم الاجتماعية:

- ضرورة تكييف السياسة النقدية مع متطلبات الاستثمار الخاص وذلك من خلال إرساء مبادئ التمويل الإسلامي، وإنشاء مراكز تابعة للبنك المركزي متخصصة في الصيرفة الإسلامية لتحقيق أهداف السياسة النقدية والاقتصادية.
- ضرورة إنشاء بنوك إسلامية أو فتح نوافذ لدى البنوك التقليدية للتعامل بالمنتجات الإسلامية، ومنح تراخيص للبنوك الإسلامية العالمية للعمل في الجزائر للإستفادة من خبراتها في مجال التمويل الإسلامي.
- إنشاء مراكز مهمتها إنتاج وتطوير ومراقبة المنتجات المالية الإسلامية، وتقريب وجهات النظر بين البنوك والمستثمرين لخدمة الاقتصاد الوطني.

V. الإحالات والمراجع :

¹ - منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2010، ص: 09.

²- Hans Visser, **Islamic Finance Principles and Practice**, Edward Elgar Publishing Limited, the British Library, 2009, p: 10.

³ Roderick Millar, Habiba Anwar, **Islamic Finance: A Guide for International Business and Investment**, GMB Publishing Ltd, 2008, p: 3-7.

⁴ - منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ص: 12.

⁵ - Hans Visser, **Islamic Finance Principles and Practice**, Op cit, p: 24-25.

⁶ JAMES B, **DETERMINANTS OF PRIVATE INVESTMENT IN MALAYSIA: WHAT CAUSES THE POSTCRISIS SLUMPS?**, Contemporary Economic Policy, Vol. 28, No. 3, July 2010, p: 380.